تهديد خصوصية النساء ومجتمع الميم على الإنترنت في لبنان

SMEX
www.smex.org

تهديد خصوصية النساء
ومجتمع الميم
على الإنترنت في لبنان

شكر وتقدير

عمل **جوناثان داغر** على إجراء المقابلات وكتابة التقرير. وقام **غرانت بايكر** بتنسيق البحث وتحريره وبمساعدة من **سارة كوبلر**. أجري البحث بين **حزيران وأيلول عام 2018**. تتحمل منظمة **"سمكس"** جميع الأخطاء وما سقط سهواً خلال التقرير.

تم توفير الدعم المالي من قبل منظمة "الخصوصية الدولية" (Privacy International).

تمت الترجمة من قبل Ditto Translation

"سمكس" هي منظمة غير حكومية لبنانية تعمل منذ عام 2008 على الدفاع عن الحقوق الرقمية، وتعزيز الثقافة المفتوحة والمحتوى المحلي، وتشجيع المشاركة النقدية ذات التنظيم الذاتي مع التقنيات الرقمية ووسائل الإعلام والشبكات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA).

تصميم التقرير والرسومات والإخراج الفني من تنفيذ **سلام شكر**. (Salam Shokor)

www.smex.org

من منشورات سمكس لشهر نوفمبر/تشرين الثاني 2018

مبنى قمير، الطابق الرابع، بدارو، بيروت، لبنان

Social Media Exchange Association, 2018 ©

تم ترخيص هذا العمل بموجب ترخيص Creative Commons Attribution-ShareAlike 4.0.

قائمة المحتويات

السياق 5

المقدّمة 5

الإطار القانوني 7
قانون الخصوصية
الموجبات المتعلقة بحقوق الإنسان

الخلفية 8
التحديات التي تواجه النساء في لبنان
التحديات التي تواجه مجتمع الميم في لبنان
المجتمعات المستضعفة

منهجية البحث 12

المضايقات على الإنترنت 13
الابتزاز على الإنترنت
نشر الصور الحميمة بدون موافقة صاحبها
فضح الميول الجنسية وأشكال الابتزاز الأخرى في مجتمع الميم
اختراق الحسابات لنشر مضمونها

السلطات وانتهاك الخصوصية 18

اعتماد تدابير الوقاية والسلامة 19
فهم المخاطر
حماية المعلومات الشخصية
عدم قطع الاتصال بالإنترنت
احتواء الأضرار

قدرات المجتمع المدني 20

الخاتمة 21

السياق

أدى غياب الإطار القانوني الشامل لحقوق الخصوصية وحماية البيانات في لبنان إلى خرق الخصوصية الفردية والجماعية بدون حسيب أو رقيب. ولفهم الآليات التي تنظم المراقبة ووضع خطط المناصرة الاستراتيجية لحماية الخصوصية، أصدرت منظمة تبادل الإعلام الاجتماعي تقريرها الافتتاحي عن المراقبة الرقمية والخصوصية على الإنترنت بعنوان "رسم الخريطة المراقبة الرقمية الجماعية في لبنان" في 14 ديسمبر / كانون الأول 2016. ثم أتبعته المنظمة بتقرير آخر في 5 أكتوبر/تشرين الأول 2017 بعنوان "بناء الثقة: نحو إطارٍ قانوني يحمي البيانات الشخصية في لبنان" اشتمل على تحليل لحالات خرق البيانات وأوجه القصور في مشروع قانون المعاملات الإلكترونية.

تهدف هذه الدراسة البحثية إلى اعتماد نهج موجّه أكثر بشأن الخصوصية الرقمية وتقييم للوضع الراهن لتهديدات الخصوصية على الإنترنت التي تتعرّض النساء ومجتمع الميم في لبنان، والتدابير التي تتخذها المنظمات غير الحكومية لمواجهتها، ودور السلطات في منع حصول هذه التهديدات أو الحدّ منها. وتعدّد الدراسة وتحلّل الحالات التي تعرّضت فيها النساء وأفراد مجتمع الميم في لبنان للابتزاز أو للتهديد المستمر على مواقع التواصل الاجتماعي وتطبيقات المواعدة. كما تحلّل توصيات المجتمع المدني لضحايا خروقات الخصوصية عبر الإنترنت ومدى قدرة هذه التوصيات على معالجة هذا النوع من المشاكل.

المقدّمة

صودف موظف لدى أحد كبار رجال الأعمال اللبنانيين في نادي Posh الليلي في بيروت، والمعروف بأنه يرحّب بالمثليين. وبعد أيام قليلة، ظهرت صور ومقاطع فيديو لذلك الموظف كانت قد التُقطت بدون علمه أو موافقته، على مواقع التواصل الاجتماعي. وأورد التعليق الخاص بالفيديو اسمه الكامل ومعلوماته الشخصية، كما وضع علامة tag تشير إلى صاحب العمل. وبعد أيام قليلة، طُرد الموظف من عمله وهو يتلقى حتى الآن وابلًا من رسائل الكراهية والتهديدات والشتائم عبر الإنترنت.[1]

> **"ومع ذلك، ما زال العالم الرقمي غير آمن في أغلب الأحيان وتتعرّض فيه النساء ومجتمع الميم لتهديدات شتّى، ولو بدرجات متفاوتة، ومنها الابتزاز، واختراق الحسابات لغايات فضح مضمونها، ما يؤدّي في أغلب الأحيان إلى انتهاك خصوصيتهم الجسدية والرقمية بشكل مباشر."**

تلقّت امرأة في إحدى القرى اللبنانية رسالة من حساب على موقع فيسبوك يحمل اسمها الكامل ويحتوي على صور لها. وعلى حدّ قولها، أُخذت الصورة الشخصية للحساب من حسابها الشخصي على موقع إنستغرام، وتظهر فيها بلباس السباحة على الشاطئ. وبعدما أبلغت عن الحساب وطلبت إغلاقه من موقع فيسبوك، ظهرت مجدّدًا عدّة حسابات أخرى تحمل اسمها وتتضمّن صورًا لها. كما تمّ انتحال شخصيتها والتواصل عبر تلك الحسابات مع أصدقائها وأفراد عائلتها، وإرسال شتائم وإهانات إلى أشخاص مقرّبين لها. وتفترض معظم الرسائل أن لهذه المرأة سلوكيات جنسية معينة بسبب نمط لباسها ثم تعمد إلى إهانتها. وبعد فترة وجيزة، بدأت المرأة تتلقى رسائل تهديد من هذه الحسابات.[2]

مثل هاتين الحالتين قضايا شائعة في المجتمع اللبناني، حيث تؤدي الأعراف الدينية والذكورية والاجتماعية البائدة وغير المتجانسة، إلى جانب المعضلات المتكرّرة الناتجة عن ممارسات الزعامات الطائفية، إلى إضعاف سيادة القانون، ما أدى إلى استضعاف المرأة ومجتمع الميم أكثر وأكثر. وتنعكس المواقف الذكورية على شكل أعراف ثقافية واجتماعية ودينية تشجّع على التمييز ضد المرأة وتسيء إلى حقوقها وسلامتها، إضافة إلى تشريعات وقوانين تحرُم النساء من الكثير من حقوقهن الأساسية، مثل حقّ المرأة في منح الجنسية إلى أولادها والحصول على الحضانة الكاملة. وكل ذلك يساعد مرتكبي جرائم الاغتصاب والعنف الجسدي في الإفلات من العقاب.[3,4]

وما زال مجتمع الميم في لبنان مستضعفًا ولو أن بعض أفراده يكونون أكثر عرضة للخطر من غيرهم. وفي ظل تأليب الرأي العام ووسائل الإعلام التقليدية عليهم في أغلب الأحيان، وفي ظل نظام قضائي وجهاز أمني وقوانين تشجع على التمييز ضدهم، يحاول أفراد هذا المجتمع بمعظمهم عدم الظهور للعلن قدر الإمكان. ومع ذلك، تعرّضوا للتهديد من جانب السلطات والحريصين على الأخلاق العامة.[5]

وإزاء القمع والتهميش المستمرّين للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي وعابري الجنس والكوير، وثنائيي الجنس، وذوي الميول الجنسية والهويات الجنسانية الأخرى، والإساءات المتكرّرة بحق النساء في ظلّ الأطر القانونية والمجتمعية الحالية، باتت الحاجة ملحة إلى بيئة تتيح التواصل بسلام وطلب المساعدة وحشد الدعم في العالم الرقمي.

لقد لاقى ظهور مواقع التواصل الاجتماعي وتوفر تطبيقات الدردشة والمواعدة وانتشار المنتديات والمساحات الرقمية الآمنة عبر الإنترنت، ترحيبًا في بلدان مثل لبنان كأدوات ذات طابع ديمقراطي تتيح فرصًا جديدة للمستضعفين تساعدهم في التخفيف من حدّة التهميش الذي يتعرّضون له. ومع ذلك، ما زال العالم الرقمي غير آمن في أغلب الأحيان وتتعرّض فيه النساء ومجتمع الميم لتهديدات شتّى، ولو بدرجات متفاوتة، ومنها الابتزاز، واختراق الحسابات لغايات فضح مضمونها، ما يؤدّي في أغلب الأحيان إلى انتهاك خصوصيتهم الجسدية والرقمية بشكل مباشر.

1 مقابلة مع مسؤول الخدمات القانونية والاجتماعية في جمعية حلم. تكلّم بصفته الشخصية في 30 يوليو/ تموز 2018.

2 مقابلة مع عامل اجتماعي من جمعية كفى. تكلّم بصفته الشخصية في 29 أغسطس/آب 2018.

3 سالي فرحات. "قانون الجنسية اللبنانية: 77,000 خطوة إلى الوراء." النهار، 8 مارس/آذار 2018. https://en.annahar.com/article/770196-the-lebanese-nationality-law-77000-steps-behind

4 "اقتصاديات قطاع الاتصالات النقالة: منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2016." جي إس

5 فرح نجار. "إلغاء عقوبة الاغتصاب في لبنان مجرّد خطوة صغيرة"، 17 أغسطس/ آب 2018. https://www.aljazeera.com/indepth/features/2017/08/scrapping-lebanon-rape-law-small-step-170818142722481.html.

الإطار القانوني

قانون الخصوصية

ينص القانون اللبناني عمومًا على أحكام ضعيفة لحماية الخصوصية، لذا تواجه النساء ومجتمع الميم صعوبة أكبر في حماية خصوصيتهم الرقمية. وتشكّل المادة 14 من الدستور أساس قانون الخصوصية في لبنان، إذ تنصّ على أن "للمنزل حرمة، ولا يسوغ لأحد الدخول إليه إلا في الأحوال والطرق المبيّنة في القانون."[6]

كما أن الإطار القانوني في لبنان لا يحدّد بوضوح كيف يجب التعامل مع أجهزة الهاتف في عمليات التفتيش الجنائي. ولا تذكر المادة 98 من قانون أصول المحاكمات الجزائية، التي تتعلّق بالتفتيش والمضبوطات، ما هو حُكم الأدلة التي يتم الحصول عليها من أجهزة الهاتف المحمول أو إلى شرط الحصول على مذكرة لتفتيشها. فتلحظ هذه المادة على سبيل المثال ما يلي: "إذا ضُبطت أثناء التفتيش وثائق سرية فترقَّم ولا يطّلع عليها سوى قاضي التحقيق وصاحبها"، ولا ترد أي أحكام أخرى تحدّد ما إذا كانت المعلومات داخل هاتف محمي بكلمة مرور تُعتبر"وثائق سرية". كما لا ينص القانون في لبنان على كيفية التعامل مع الابتزاز على الإنترنت بما فيه نشر الصور الحميمة بدون موافقة صاحب العلاقة، أو التهديد المستمر أو غيره من تهديدات الخصوصية التي تزداد انتشارًا على الإنترنت. وقد أشار أحد الموظفين في الهيئة الطبية الدولية (IMC) في مقابلة له مع منظمة تبادل الإعلام الاجتماعي إلى أن "القانون في لبنان لا يحمي الأشخاص من [الابتزاز]، أي لا يمكن ملاحقة مرتكبيه قضائيًا."[7] ومع أن ذلك ليس صحيحًا تمامًا، تُعتبر إجراءات الحماية المنفذة ضعيفة وغير مطبّقة بالتساوي. وتنصّ المادة 569 من قانون العقوبات، وهي الوحيدة التي تذكر مباشرةً الابتزاز أو الإكراه، على أن "الفاعل الذي يستعمل ضحيته رهينة للتهويل على الأفراد أو المؤسسات أو الدولة بغية ابتزاز المال أو الإكراه على تنفيذ رغبة (أو القيام بعمل) أو الامتناع عنه" يُعاقب بالأشغال الشاقة،[8] وهو حكم "رمزي" يترافق مع عقوبة السجن لفترة طويلة.[9] فيبدو أن هذا البند يختص حصرًا بجرائم الخطف ولا تنطبق هذه العقوبة على حالات الابتزاز الرقمي.

الموجبات المتعلقة بحقوق الإنسان

لبنان هو من الدول الأولى التي وقّعت على القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي نصّ عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948). وبحسب المبدأ الرئيسي للقانون، "يولد جميع الناس أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق."[10] كما تؤكّد المادة 12 من القانون أن "لا يجوز تعريض أحد لتدخل تعسّفي في حياته الخاصة أو في شؤون أسرته أو مسكنه أو مراسلاته، ولا لحملات تمسّ شرفه وسمعته. ولكل شخص حق في أن يحميه القانون من مثل ذلك التدخل أو تلك الحملات."[11] كما وقّع لبنان العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي تنص إحدى مواده على ما يلي: "تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد باحترام الحقوق المعترف بها فيه، وبكفالة هذه الحقوق لجميع الأفراد الموجودين في إقليمها والداخلين في ولايتها، بدون أي تمييز بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسيًا أو غير سياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب."[12]

وبعبارة أوضح، وقّع لبنان أيضًا إعلان فيينا الذي يقرّ في المادة 18 منه بأن "حقوق الإنسان للمرأة والطفلة تشكّل جزءًا من حقوق الإنسان العالمية لا ينفصل ولا يقبل التصرّف ولا التجزئة." ويدين "العنف القائم على أساس الجنس" وكافة أشكال التحرّش الجنسي والاستغلال الجنسي.[13] وعلى رغم دعم لبنان للنساء والفتيات، لم يدعم أيًا من البيانات المشتركة لمنظمة الأمم المتحدة أو قراراتها التي تذكر بوضوح حقوق مجتمع الميم.

6 الدستور اللبناني (1926). https://www.lp.gov.lb/backoffice/uploads/files/Lebanese%20Constitution-%20En.pdf.

7 مقابلة مع ناشط اجتماعي في الهيئة الطبية الدولية.

8 مرسوم اشتراعي رقم 340 صادر في 1 مارس/ آذار 1943 قانون العقوبات. https://www.ilo.org/dyn/natlex/docs/ELECTRONIC/89873/103350/F300391946/LBN89873%20Arab.pdf.

9 أوليفيا ألاياستر. "الأحكام الفارغة بالأشغال الشاقة تعطّل لبنان دوليًا." صحيفة The Daily Star. 24 أغسطس/ آب 2011. http://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2011/Aug-24/147008-empty-hard-labor-sentences-hinder-lebanon-internationally.ashx.

10 مكتب المفوّض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948). http://www.un.org/en/universal-declaration-human-rights

11 المرجع نفسه.

12 مكتب المفوّض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1976). https://www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/ccpr.aspx

13 مكتب المفوّض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة. إعلان وبرنامج عمل فيينا (1993). https://www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/vienna.aspx

الخلفية

التحديات التي تواجه النساء في لبنان

تحظى النساء بحصة أقل من الحقوق القانونية نتيجة المجتمع الأبوي والبنية الاجتماعية الذكورية في لبنان، ويواجهن مشكلة التمييز المجتمعي كما أن تمثيلهن ضئيل في مناصب الدولة.وما زلن يخضعن لقوانين الأحوال الشخصية الخاصة بكل طائفة، وهي قاصرة عن ضمان حقوقهن الأساسية بحسب منظمة هيومن رايتس ووتش.[14] كما تتولى المحاكم الدينية المستقلة الخاضعة للقليل من الرقابة الحكومية والتي تنفرد بها كل طائفة، إدارة 15 قانونًا لقضايا الطلاق، وحقوق الملكية، ورعاية الأولاد.

وتواجه النساء على المستوى القانوني عقبات أكثر صعوبة من التي يواجهها أزواجهن في حال رغبن في إنهاء زواجهن. وينطبق ذلك أيضًا على النساء اللواتي يتعرّضن لسوء المعاملة. فعلى سبيل المثال، تواجه النساء صعوبة أكبر في طلب الطلاق والحصول عليه وفي ضمان حضانة أطفالهن الذين يعانون أيضًا جراء هذه القوانين التمييزية. ولأن قوانين الأحوال الشخصية هذه تختلف بين طائفة وأخرى، يختلف معها التعامل القانوني مع النساء بحسب انتمائهن الطائفي. وبالتالي يسفر هذا النظام عن جوٍ من عدم المساواة بين النساء اللبنانيات ويعرّض حقوقهن وسلامتهن للخطر.[15]

لا يجرّم القانون اللبناني حتى الآن اغتصاب المرأة في جميع الحالات. لكن في العام 2017، ألغى مجلس النواب أخيرًا المادة 522 من قانون العقوبات اللبناني التي تعفي مرتكبي جرائم الاعتداء الجنسي أو الخطف أو الاغتصاب من عقوبة الأشغال الشاقة لخمس سنوات إذا عُقد زواج صحيح بين مرتكب الجريمة والمعتدى عليها. إلا أن الناشطين اعتبروا أن إلغاء المادة 522 لم يكن كافيًا لأن المادتين 505 و518 من قانون العقوبات اللبناني "تنصّان على أن بند الاغتصاب لا يزال مطبّقًا في حالة الاعتداء الجنسي على فتاة بين الخامسة عشرة والثامنة عشرة من عمرها بعد إغوائها بوعد الزواج."[16]

وعلى المستوى المجتمعي، ما زال النساء يخضعن للمعايير الدينية الأبوية والتقاليد التي تشجع على قمعهن. وفي العديد من المجتمعات الريفية، ما زالت نسبة النساء اللواتي يحصلن على خدمات التعليم والرعاية الصحية المناسبة أقل من نسبة الرجال.[17] ومن ناحية أخرى، تعلن موظفات كثيرات عن تعرّضهن للتمييز والمضايقة والاعتداء في أماكن العمل.[18] كما تمنع وصمة العار المرأة في المجتمع اللبناني من التعبير عما تتعرّض له من إساءات ولا تشجعها على مناقشة مثل هذه المواضيع بشكل علني وجاد، إذ لا تزال مواضيع الجنس والصحة الجنسية والإجهاض والزواج من المحرّمات. وفي حالات الاعتداء الجنسي،غالبًا ما يلقي الرأي العام اللوم على المرأة المعتدى عليها.[19]

وخلال العام الماضي، أعلن عدد من النساء عن تعرّضهن لنشر صور إباحية لهن بدافع الانتقام، ما دفع أفراد أسرهن إلى التبرؤ منهن حفاظًا على شرف العائلة. كما أعلنت أجهزة حكومية عن تلقيها أسبوعيًا خمس أو ست شكاوى رسمية بشأن نشر صور على الإنترنت بدون موافقة أصحاب العلاقة. وغالبًا ما تشير السلطات في لبنان إلى هذه الممارسة بعبارة "الابتزاز الجنسي".[20]

وعلى المستوى السياسي، ما زال تمثيل النساء في المناصب العامة ضعيفًا حتى في ظل التركيز المتزايد على قضايا حقوق المرأة في لبنان.[21] وعلى رغم ترشح 86 امرأة في الانتخابات النيابية التي جرت في مايو/أيار 2018، فازت المرأة فقط بستة مقاعد من أصل 128 مقعدًا في المجلس.[22] أضف إلى أن منصب وزير الدولة لشؤون المرأة يشغله حاليًا رجل.[23]

لكن تتعزز حاليًا جهود مناهضة هذا التعصّب الجنسي في المجتمع، ولا سيّما مع الحملات التي أطلقها مشروع "المعرفة قوة" (KIP) حول النوع الاجتماعي والجنسانية، ومن بينها حملة بعنوان "NotYourAshta" و"مش بسيطة" التي اكتسبت زخمًا. لقد بات التحرّش الجنسي يشكّل جزءًا من الحياة اليومية للنساء والفتيات وغالبًا ما يقلّل المجتمع اللبناني من أهميته. ومن هنا دعوة حملة "مش بسيطة" إلى وضع حدّ لهذا الاتجاه والحثّ على تبنّي قانون ضد التحرّشات الجنسية.[24] وقد صادق مجلس الوزراء على مشروع قانون معاقبة التحرّش الجنسي في مارس/آذار 2017 ولكنّه لم يُمرّر بعد.[25]

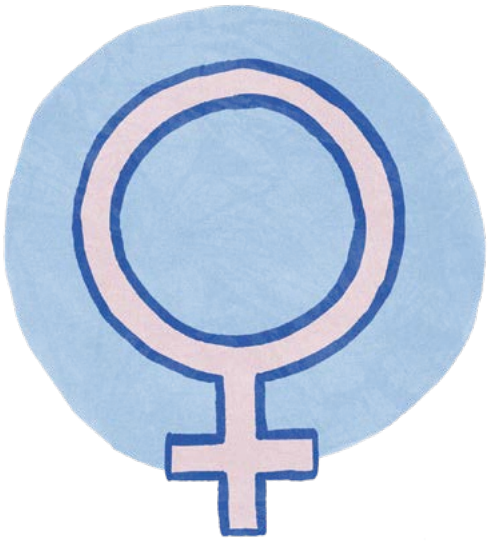

التحديات التي تواجه مجتمع الميم في لبنان

لا يجرّم الدستور اللبناني صراحةً المثلية الجنسية وأفعالها لكنه ينصّ على تشريع جرى تفسيره على نطاق واسع بأنه مناهض للمثلية الجنسية. ويظهر الإطار القانوني الحالي، والإجراءات التي تتخذها السلطات، والانطباعات عن المثلية الجنسية في المجتمع اللبناني أن مجتمع الميم لا يزال مستضعفًا ومعرّضًا للخطر في المجالين الرقمي والحسّي.

وعلى وجه التحديد، تنص المادة 534 من قانون العقوبات في بند مستمد من حقبة الانتداب الفرنسي على أن "كل مجامعة على خلاف الطبيعة" يُعاقب عليها بالحبس حتى سنة واحدة.[26] ولا يقدّم القانون تعريفًا للمصطلحات الرئيسية، وبالتالي تُرك تفسيرها للقضاة بحسب تقديرهم الخاص. وتمّ تفسير المثلية الجنسية على أنها "مخالفة للطبيعة" لتبرير الملاحقة القضائية للأفراد الذين يُشتبه في أنهم مثليو الجنس وتبرير

الأحكام الصادرة بحقهم لاحقًا. وتُستخدم هذه المادة كذريعة لترصّد أشكال التعبير عن الهوية الجنسانية أو الميول الجنسي التي تُعتبر مخلّة بالآداب أو الأخلاق (ويُعنى بذلك الأفراد خارج العالم المطابق للهوية الجنسانية وتوقّعات المجتمع بأن يكون جميع أفراده "معياريين"، أي مغايري الجنس). وعلى الرغم من استخدام هذا القانون لقمع جميع أفراد مجتمع الميم، فإنه ينطبق بالدرجة الأولى على الرجال المثليين ومزدوجي الميل الجنسي، وعلى العابرات جنسيا بحسب مدير برنامج الجندر والحقوق الجسدية في المؤسسة العربية للحريات والمساواة.[27]

وإن التوقيفات التي تقوم بها القوى الأمنية وتسهّلها أحيانًا إخباريات من مواطنين حريصين على الأخلاق العامة مثل مدير صفحة "وينيه الدولة" الرائجة على فيسبوك، تنطلق من فرضية أن الموقوف مثلي الجنس غالبًا بسبب تقييم اعتباطي لملابسه أو تصرّفاته التي يرونها غير معيارية، كما تتمّ من خلال مداهمات لنوادي ليلية خاصة، ومطاعم، ودور سينما معروفة على أنها آمنة لمجتمع الميم. وبحسب الناشطين، نادرًا ما تستند التوقيفات إلى دليل ملموس على أفعال ذات صلة بالمثلية الجنسية بين شخصين، بل يتم الحصول على الأدلة والاعترافات لاحقًا أثناء التحقيق، حيث يُجبر المشتبه بهم على فتح هواتفهم المحمولة وكشف دردشاتهم وصورهم الخاصة، أو بعد ترهيبهم وحرمانهم من النوم واستخدام أساليب عنيفة أخرى.[28]

كما تُستخدم ممارسة "فحص عذرية الشرج" للحصول على دليل بالاستعانة بأخصّائيين طبيين داخل النظارات. وتقضي هذه الفحوصات، التي يُشار إليها بصورة غير رسمية بـ"فحص البيضة"، بإدخال قسري لبيضة في شرج الموقوف لإثبات "مثليته الجنسية". وقد وصف العديد من الناشطين هذه الممارسة بالاغتصاب.[29] وفي العام 2014، منعت نقابة الأطباء في لبنان الأعضاء من إجراء فحوصات البيضة هذه محذّرةً الأطباء الذين يشاركون فيها بأنهم قد يواجهون إجراءات تأديبية. وتحقّق المزيد من التقدّم على المستوى الطبي حينما أعلنت الجمعية اللبنانية للطب النفسي أن "المثلية الجنسية ليست مرضًا" وبالتالي لا يمكن معالجتها، وبالتالي أدانت علاج تغيير الميول الجنسي. وتطلّب هذا الجهد بذل مساعٍ كثيفة من جانب المنظمات غير الحكومية.[30] ومع ذلك، ما زالت فحوصات عذرية الشرج تجرى بصورة غير شرعية في العديد من مراكز الاحتجاز حسبما تفيد التقارير، وما زال أفراد مجتمع الميم يعلنون أنهم يخضعون مكرهين لعلاجات تغيير الميول الجنسي.[31]

وفي السنوات الأخيرة، أصدر عدد من القضاة أحكامًا لصالح هؤلاء الأفراد أثناء المحاكمات شكّلت منعطفًا هامًا في هذه القضايا، حيث أعلنت أن المثلية الجنسية ليست "مخالفة للطبيعة" ولا تخضع بالتالي للمحاكمة بموجب المادة 534. ومع أن المحاكم كانت قد اعتبرت في الأعوام 2009 و2014 و2016 و2017 أن المثلية الجنسية والكويرية لا يندرجان ضمن أحكام المادة 534، صدر آخر قرار في العام 2018 عندما وافقت محكمة الاستئناف في جبل لبنان على حكم براءة صدر لصالح تسعة أشخاص في العام 2017"، معظمهم من النساء العابرات جنسيا وفي أعقاب هذا القرار، باشر الناشطون بإعداد مشروع قانون يلغي المواد المستخدمة لقمع أفراد مجتمع الميم.[32,33] كما عمد مكتب الرقابة في الأمن العام في مايو/أيار 2018 إلى توقيف نشاط لإلقاء الشعر واعتقال المنظم الرئيسي لنشاطات بيروت برايد بسبب عدم الموافقة على نص القصيدة. ثم قرّر المدّعي العام إلغاء الفعالية برمّتها التي كانت منظّمة لمدة أسبوع كامل.[34]

وبعيدًا عن قرارات المحكمة المذكورة، تجري محاكمة العديد من الأفراد المعتقلين من مجتمع الميم بتهم الجنس المدفوع الأجر، والدعارة، والإخلال بالآداب العامة. كما لا يزال أفراد مجتمع الميم يعانون من تصويرهم في معظم وسائل الإعلام بشكل مجحف ومسيئ يتعمّد في أغلب الأحيان

وما زال المجتمع اللبناني بمعظمه يناهض السلوك مثلي الجنس. وقد وجدت دراسة أجرتها المؤسسة العربية للحريات والمساواة في العام 2015 بناءً على استبيان شمل 1,200 مواطن لبناني من كل أنحاء البلد، أن 81.2% من المستجيبين لم يوافقوا على أن المثلية الجنسية هي حالة طبيعية ورأى 64.6% منهم أن على المجتمع ألا يقبل بالمثليين."[35] ومع أن 65.5% من المستجيبين اعتبروا أن "المثليين" يجب ألا يخضعوا لعقوبة السجن، [عارض] أيضًا 61.7% منهم فكرة حصول المثليين على شكل من أشكال الحماية من التمييز.[36] كما لم يوافق 71.8% على أن أن "الأشخاص ليسوا مضطرين لأن يكونوا رجالًا أو نساء حصرًا"، ووافق 97.5% على وجود "جنسين فقط." [37] ويشير ذلك إلى تحسّن طفيف بالنسبة إلى استبيان العام 2013 الذي أجراه مركز بيو للأبحاث وأظهر أن 80% من اللبنانيين يعتقدون أن "على المجتمع نبذ المثلية الجنسية" فيما رأى فقط 18% منهم أن على "المجتمع القبول بها". وفي الدراستين، مال المستجيبون الشباب إلى القبول بالمثلية الجنسية أكثر من غيرهم.[38]

تشويه صورتهم واعتبار الإجراءات الرامية إلى ترهيبهم وقمعهم على أنها ردّ فعل طبيعي. ويخاف العديد من أفراد مجتمع الميم من الانكشاف و"فضح ميولهم" من قبل السلطات الحكومية والجهات غير الحكومية العنصرية تجاه المثليين، ما قد يدفع عائلاتهم ومجتمعاتهم إلى نبذهم، كما أنهم قد يفقدون عملهم لهذا السبب. وفي الكثير من الحالات، يشكّل العنف الجسدي أيضًا تهديدًا كبيرًا على هؤلاء الأفراد.

ففي السنوات القليلة الماضية، أجرت السلطات أيضًا اعتقالات جماعية في بعض الأماكن والمواقع التي تُعتبر عمومًا "مساحات آمنة" لأفراد مجتمع الميم في لبنان، ولا سيّما مداهمة العام 2014 في حمام الآغا في بيروت بعد "حديث" بحصول "أنشطة مثلية" داخل الحمام التركي.

وقد وثّقت المفكّرة القانونية الاعتقالات عبر إفادات أدلى بها الموظفون الموقوفون.[39] وقد روى أحد الموقوفين: "بعدما أوسعني (المحقّق) ضربًا،

نقلني إلى الزنزانة، ثم دخلها مع ضابطين آخرين شرعوا في ضربي بعصا على رأسي وجسمي... وتفاجأت لاحقًا بدخول شخص قالوا لي إنه "طبيب". فطلبوا مني خلع ثيابي. وقالوا: "طبعًا إنك تخاف من خلع ملابسك لأنك تزيل شعر جسمك كالنساء". وتركوني واقفًا بدون ملابس لمدة ربع ساعة تقريبًا بدون أن يقترب أحدهم مني، ثم أمروني بارتداء ثيابي مجدّدًا. ثم قال أحدهم لي: "ألا تخجل من شذوذك يوم الجمعة "يا بلا شرف"! أنت سوري وتفعل ذلك في بلدنا!"[40]

المجتمعات المستضعفة

ممّا لا شك فيه أن بعض النساء في مجتمع الميم، بمن فيهن العاملات الأجنبيات واللاجئات السوريات والفلسطينيات، يحظين بحماية مجتمعية أقل حتى من الحماية التي تحظى بها نساء أخريات. وأشار ممثلون عن المنظمات غير الحكومية الذين قابلتهم منظمة تبادل الإعلام الاجتماعي، إلى أن العاملة الأجنبية بنوع خاص تُعتبر أكثر ضعفًا. فهي تصل إلى لبنان بموجب نظام الكفالة "الذي يلزمها بصاحب عمل واحد" وغالبًا ما يسمح للكفيل بمصادرة جوازها ووثائقها القانونية مع أن وزارة العمل اعتبرت ذلك ممارسة غير قانونية. كما تتعرّض باستمرار لسوء المعاملة في مكان العمل ولا يوفر قانون العمل اللبناني الحماية لها،[41] وما من جهة تحاسب على تلك المعاملة السيئة.[42] وفي العام 2017، ورد تقرير عن وفاة عاملتين أجنبيتين أسبوعيًا، و[يعزى] "العديد من حالات الوفاة إلى الانتحار أو محاولات الهرب الفاشلة".[43] وبحسب البيانات الحكومية الصادرة في سنة 2016، يعمل حاليًا بموجب هذا النظام في لبنان أكثر من 100 ألف عامل إثيوبي و47 ألف عامل بنغالي و19 ألف فلبيني مع أنهم ليسوا جميعهم من النساء.[44] كما يتمتع اللاجئون السوريون، ولا سيّما النساء، بحماية ضئيلة جدًا في المجتمع اللبناني وغالبًا ما يتعرّضون لاستغلال أصحاب الملك وأرباب العمل.[45] وبالتالي، لا يتم الإبلاغ بصورة كافية عما تتعرّض له تلك النساء من مضايقات وابتزاز على الإنترنت مع أن هذه المجتمعات تُعتبر أكثر عرضة للخطر. كما أشار الأفراد الذين قابلتهم منظمة تبادل الإعلام الاجتماعي في إطار هذا المشروع البحثي إلى أن العابرات جندريا مستضعفات بنوع خاص في لبنان. وبعد التحدّث إلى مختلف المنظمات غير الحكومية اللبنانية، شدّدت نيلا غوشال، الباحثة الأولى في قضايا مجتمع الميم لدى منظمة هيومن رايتس ووتش، على أن "الأشخاص الذين يواجهون أشكالاً متعدّدة من القمع في لبنان، مثل النساء المتحوّلات جندريًا أو المثليين من اللاجئين السوريين هم على الأرجح الأكثر استهدافًا."[46] وبما أنهم يحظون بالقليل من الحماية المجتمعية، يواجهون صعوبة أكبر في التماس المساعدة من السلطات أو المنظمات المعنية.

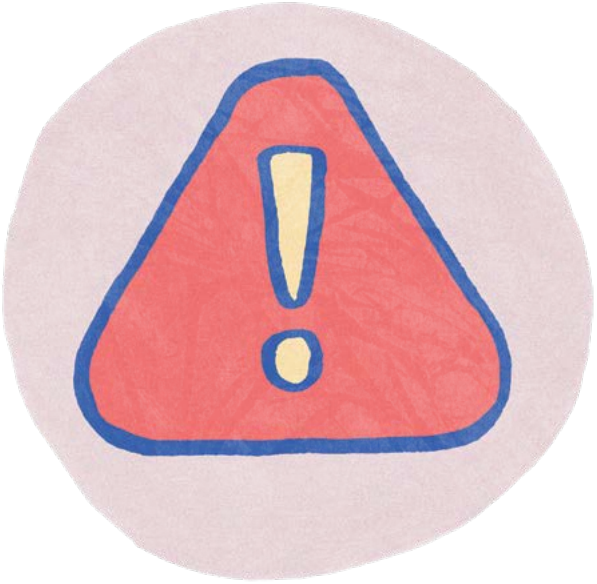

14 "غياب المساواة والحماية: حقوق المرأة في ظل قوانين الأحوال الشخصية اللبنانية." منظمة هيومن رايتس ووتش، 19 يناير/ كانون الثاني 2015.
https://www.hrw.org/report/2015/01/19/unequal-and-unprotected/womens-rights-under-lebanese-personal-status-laws

15 المرجع نفسه

16 فرح نجار، "إلغاء عقوبة الاغتصاب في لبنان مجرّد خطوة صغيرة"، 17 أغسطس/ آب 2018.

17 روبرت إيفيس، "المساواة بين الرجل والمرأة وتمكين النساء في لبنان"، 16 أغسطس/ آب 2017.
https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/175-Gender-Equality-and-Womens-Empowerment-in-Lebanon.pdf

18 أكرم، "حان الوقت لنتكلّم عن العنف ضد المرأة في لبنان"، 10 مارس/آذار 2018.
https://www.middleeasteye.net/columns/it-s-time-talk-about-violence-against-women-lebanon-1327853252

19 بيلين فرناندیز. "المادة 522: إعفاء المغتصبين من العقوبة في لبنان." موقع Middle East Eye في 6 ديسمبر/كانون الأول 2016.
https://www.middleeasteye.net/columns/article-522-letting-rapists-hook-lebanon-895143812

20 فريدريكا مصري. "الابتزاز الجنسي: قلق متزايد إزاء الجرائم على الإنترنت." صحيفة The Daily Star، في 22 أبريل/ نيسان 2017.
http://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2017/Apr-22/402884-sextortion-a-growing-concern-in-online-crime.ashx

21 "المجتمع الذكوري والطائفية: فخ النوع الاجتماعي. وضع المرأة في السياسة: حالة لبنان،" بيروت: منظمة هيفوس، 14 يوليو/ تموز 2017.
https://www.hivos.org/sites/default/files/part_1_-_patriarchy_and_sectarianism_-_a_gendered_gap.pdf

22 "لبنان ينتخب ست سيدات في البرلمان." صحيفة The Daily Star. 9 مايو/أيار 2018.
http://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-Elections/2018/May-09/448633-lebanon-elects-six-women-to-parliament.ashx

23 بيثان ماكرنان . 2016. "أول رجل على الإطلاق في منصب وزير لشؤون المرأة في لبنان". صحيفة The Independent.
https://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/lebanon-first-ever-womens-affairs-minister-man-jean-ogasapian-rights-equal-a7484221.html

24 حملة " مش_بسيطة #". 2018. مشروع "المعرفة قوة".
http://thekipproject.info/mesh-basita/

25 غنوة عبيد. 2017. "حملة لمناهضة التحرّش الجنسي". صحيفة The Daily Star، لبنان.
http://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2017/Aug-10/415541-campaign-takes-aim-at-sexual-harassment.ashx

26 مرسوم اشترعي رقم 340 صادر في 1 أذار 1943 قانون العقوبات.

27 مقابلة مع مدير برنامج الجندر والحقوق الجسدية في المؤسسة العربية للحريات والمساواة. تكلّم بصفته الشخصية في 30 سبتمبر/أيلول 2018.

28 مقابلة مع منسّق الخدمات القانونية والاجتماعية في جمعية حلم.

29 "مظاهرة في لبنان ضدّ إخضاع المثليين المشتبه بهم لفحص الشرج"، صحيفة The Daily Star، في 11 أغسطس/آب 2012.
http://www.dailystar.com.lb/News/Local-News/2012/Aug-11/184287-lebanese-protest-against-anal-exams-on-suspected-gays.ashx

30 بينجامين ريد. "علماء لبنانيون يقرّون بأن المثلية الجنسية ليست مرضًا." مجلة Executive (مدونة)، 29 أغسطس/آب 2013.
http://www.executive-magazine.com/business-finance/society/homosexuality-lebanese-psychiatric

31 مقابلة مع منسّق الخدمات القانونية والاجتماعية في جمعية حلم.

32 تيم تيمان. "الحب يفوز دائمًا: من داخل النضال من أجل المساواة بحق مجتمع الميم في لبنان." موقع The Daily Beast، في 9 أغسطس/آب 2018، قسم: العالم.
https://www.thedailybeast.com/inside-the-fight-for-lgbt-equality-in-lebanon

33 المفكرة القانونية. "دفاعنا جاهز لنسقط المادة 534 !" موقع يوتيوب، 17 مايو/أيار 2018 .
https://www.youtube.com/watch?v=JvmxK7rVAw0

34 تيم تيمان. "الانتصارات القانونية ومعارك الاعتزاز: من داخل النضال من أجل المساواة بحق مجتمع الميم في لبنان."

35 نور ناصر وطارق زيدان. "بشرط أن يبقوا بعيدًا": استكشاف المواقف اللبنانية من التوجهات الجنسية والهويات الجنسانية" ص. 15. المؤسسة العربية للحريات والمساواة، 4 ديسمبر/كانون الأول 2015.
http://afemena.org/2015/12/04/as-long-as-a-stay-away-exploring-lebanese-attitudes-towards-sexualities

36 المرجع نفسه، ص. 17-16.

37 المرجع نفسه، ص. 22.

38 "الانقسام العالمي بشأن المثلية الجنسية." المواقف والاتجاهات العالمية. واشنطن العاصمة: مركز بيو للأبحاث، 4 يونيو/حزيران 2013.
http://www.pewglobal.org/2013/06/04/the-global-divide-on-homosexuality

39 المفكّرة القانونية، "تعذيب في كل محطة: الرواية غير الرسمية لمداهمة حمام الآغا"، 12 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014.
http://legal-agenda.com/en/article.php?id=3043

40 المرجع نفسه.
http://www.un.org/en/universal-declaration-human-rights

41 هبة قانصو. "العمال الإثيوبيون يقعون في فخ النظام اللبناني ويُحتجز على حرياتهم." مؤسسة تومسون رويترز، 15 فبراير/ شباط 2018.
https://www.reuters.com/article/us-lebanon-migrants-irregular/trapped-by-the-system-ethiopian-workers-in-lebanon-see-no-freedom-idUSKCN1FZ195

42 "لبنان: رواية في الإساءة إلى عاملة أجنبية". منظمة هيومن رايتس ووتش، 6 أبريل/ نيسان 2018.
https://www.hrw.org/news/2018/04/06/lebanon-migrant-workers-abuse-account

43 أليس سو. "عمل السخرة؟ معدل وفيات العمالة المنزلية الأجنبية يتضاعف في لبنان." شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين)، 15 مايو/أيار 2017.
https://www.irinnews.org/feature/2017/05/15/slave-labour-death-rate-doubles-migrant-domestic-workers-lebanon

44 هبة قانصو، "العمال الإثيوبيون في فخ النظام اللبناني ويُحتجز على حرياتهم."

45 "لبنان: اللاجئات السوريات يتعرّضن لتفاقم مخاطر الاستغلال والتحرّش الجنسية." منظمة العفو الدولية، 2 فبراير/شباط 2016.

46 نيلا غوشال. "النجاح لذّة، ولكن التحدّيات لا تزال قائمة في مجال حقوق مجتمع الميم في لبنان." مؤسسة توماس رويترز، 28 أغسطس/ آب 2018.
http://news.trust.org/item/20180828102716-swd24

منهجية البحث

سعت منظمة تبادل الإعلام الاجتماعي في هذا المشروع إلى الحصول على مجموعة من المعلومات النوعية والكمية بشأن التهديدات التي تواجهها النساء وأفراد مجتمع الميم على خصوصيتهم الرقمية في لبنان. في البداية، وضعنا قائمة بكافة التهديدات التي سبق أن نقلتها وكالات الأنباء المحلية العربية والإنجليزية خلال السنوات الخمسة الماضية (2014-2018). وسجلت منظمة تبادل الإعلام الاجتماعي تلك الحالات مع الأخذ في الاعتبار دومًا أن التهديدات التي تطال الخصوصية الرقمية لمجتمع الميم والأفراد الأكثر ضعفًا في المجتمعين يتم الإبلاغ عنها بشكل منخفض جدًا أو لا يتم الإبلاغ عنها إطلاقًا. كذلك ذكرنا المنطقة، والهوية الجنسانية للضحايا، وجهة الاعتقال، والعقاب الذي ناله المرتكب، ومنصات التواصل الاجتماعي حيث حصلت المضايقة أو الابتزاز. كما استعملنا كلمات رئيسية في كل حالة من الحالات، من بينها "الابتزاز" و"واختراق الحسابات لفضح مضمونها" و"المضايقة" و"الابتزاز الجنسي".

وبهدف الحصول على معلومات نوعية أصلية، قمنا بصياغة أسئلة المقابلة والاستبيان، وأجرينا ست مقابلات وجهًا لوجه وعلى انفراد مع موظفين من منظمات غير حكومية محلية وناشط1`ين يعملون بشكل وثيق مع نساء وأفراد من مجتمع الميم. وكان من بين المستجيبين منسّق الخدمات القانونية والاجتماعية ومدير المركز الاجتماعي والمساحات الآمنة في جمعية حلم، وهي منظمة تُعنى بقضايا مجتمع الميم في لبنان، ومدير الحالات في الهيئة الطبية الدولية، ومسؤول عن التواصل من جمعية كفى المناهضة للعنف ضدّ المرأة، وموظف من المؤسسة العربية للحريات والمساواة، ومدير المركز الإعلامي للجندر والحقوق الجسدية في هذه المؤسسة أيضًا.[47] وتحدّث جميع الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات كخبراء بصفتهم الشخصية وليس باسم هذه المؤسسات. ويعمل معظمهم في منظمات غير حكومية في بيروت، ما يعني أن هذا التقرير قد لا يشتمل بعض المشاكل التي تحصل في مدن ومناطق ريفية أخرى. وطُرحت في المقابلات تسعة أسئلة أساسية، ولكن الباحث أتاح المجال في عدّة مناسبات لطرح أسئلة مرتجلة للمتابعة مع المستجيب. وأجريت أولاً كافة المقابلات باللغة العربية.

كما كانت منظمة تبادل الإعلام الاجتماعي قد خطّطت لتوزيع استبيان، ولكن المستجيبون أشاروا إلى هذا الإجراء قد يكون غير مجدٍ وقد يستغرق وقتًا طويلاً من جانبهم بسبب الافتقار إلى الشبكات اللازمة لتسهيل عملية التوزيع. كما تخوّفت منظمة تبادل الإعلام الاجتماعي من أن نشر الاستبيان عبر الإنترنت ومن خلال قنوات التواصل الاجتماعي الخاصة بنا قد ينتج عيّنة من البيانات لا تمثل بالفعل مجتمعات الدراسة.

ووقّع جميع المشاركين قبل كل مقابلة نموذج موافقة باللغتين العربية والإنجليزية جرى فيه توضيح نطاق الدراسة وطرق الإجابة الممكنة. كما وفرنا لجميع هؤلاء الأشخاص خيار المشاركة في الدراسة بدون الكشف عن هويتهم أو طلب عدم تدوين أو توثيق معلومات معيّنة يفيدون بها.

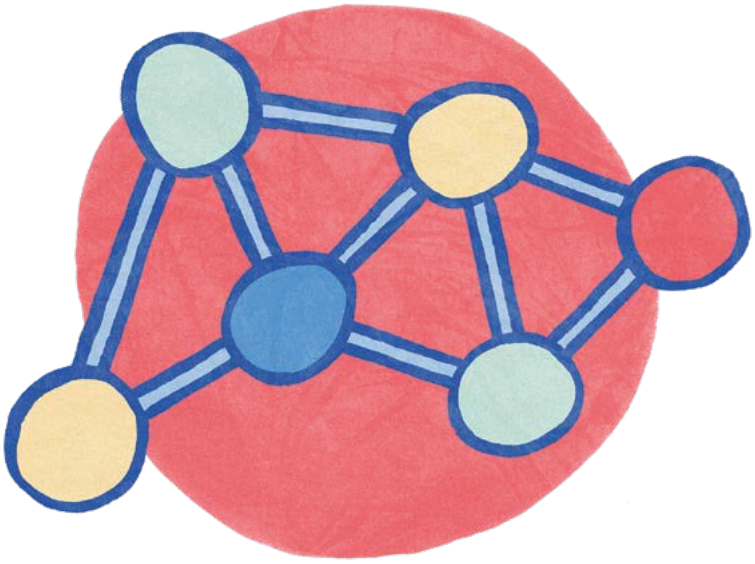

47 المركز الإعلامي لبرنامج الجندر والحقوق الجسدية هو مشروع تابع للمؤسسة العربية للحريات والمساواة

المضايقات على الإنترنت

تتّخذ المضايقات على الإنترنت وتحديدًا على تطبيقات المواعدة الالكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي أشكالًا عدة من بينها الخطابات التي تحضّ على الكراهية، والحسابات الوهمية، والتلصّص. وفي مجتمع الميم، يشير مدير المساحات الآمنة في جمعية حلم أن تطبيقات المواعدة مثل تندر وغرندر يمكن أن تتحول إلى منصات للمضايقة.[48] ويلفت مسؤول الخدمات القانونية والاجتماعية في الجمعية إلى أن المضايقات تحدث على مثل هذه التطبيقات، حتى ولو كان الهدف الأساسي منها توفير مساحات آمنة لمجتمع الميم،[49] ويؤكّد على أن تلك الإساءات تُعزى إلى القيم المسمومة للرجولة والمجتمع الذكوري. ويضيف، "إن محاولة المستخدمين في فرض رجولتهم وازدراء المستخدمين الآخرين الذين لا يملكون المظهر الذكوري التقليدي تخلق الكثير من المضايقات والتنمّر داخل المجتمعين."[50] وأفاد مدير مدير برنامج الجندر والحقوق الجسدية بأن بعض أفراد مجتمع الميم أعادوا ممارسة القمع الذي تعرّضوا له للأسف، ما جعلهم في بعض الأحيان يتنمّرون على أفراد آخرين في مجتمعاتهم، أو يضايقونهم، أو ينبذونهم حتى على خلفية توجهاتهم الجنسية، أو مظهرهم، أو حملهم فيروس نقص المناعة المكتسب.[51]

> **"صرّح العقيد جوزيف مسلّم في مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية والملكية الفكرية، بأنه تلقّى ما مجموعه ٣٤٦ شكوى ابتزاز جنسي على الإنترنت، وفي مطلع العام ٢٠١٧، كان المكتب يتلقى شكاوى كلّ يوم"**

وتزداد حدّة المضايقات بحق النساء أيضًا على مواقع التواصل الاجتماعي، فيشير مدير برنامج الجندر والحقوق الجسدية إلى أن خطابات التحريض على الكراهية تجاه النساء مغايرات النوع الاجتماعي، ولا سيما التساؤلات حول ما إذا كنّ خضعن لعمليات جراحية لتغيير الهوية الجنسانية، ومثل هذه الخطابات والتساؤلات شائعة على منصات التواصل الاجتماعي وتفاقم الوصمة التي تلحق بهذا المجتمع.[52] ولا تقلّ ظروف النساء المطابقات للهوية الجنسانية صعوبة، حيث أشار مدير البرنامج إلى أنهن "يتعرّضن للتحرش الجنسي، ولا أحد يدرك فعلًا كمية الرسائل التي تتلقاها المرأة المطابقة للهوية الجنسانية أو مضمونها".[53] وتقول موظفة أخرى من المؤسسة العربية للحريات والمساواة إن مفهوم الرجولة هو السبب في مثل هذه المضايقات، حادثة تعرّضت لها فتقول: "قام شخص لا أعرفه بإرسال رسالة لي على فيسبوك، فتجاهلتها، فبدأ بتوجيه الشتائم وكلمات الاحتقار لي، والتفوّه بعبارات شائنة لأنني لم أتفاعل معه. ولم يكتف عند هذا الحدّ، بل بدأ بتهديدي فقال إنه "سيستعلم عن عنوان سكني".[54] وهذا النوع من المضايقات غالبًا ما يتحوّل إلى ابتزاز على الإنترنت.

الابتزاز على الإنترنت

تواجه النساء اللبنانيات وأفراد مجتمع الميم حالات ابتزاز على الإنترنت، وتتراوح التهديدات من نشر صور حميمة من دون موافقة الطرف الآخر إلى "فضح" التوجهات الجنسانية لأفراد من مجتمع الميم.

ويُعدّ الابتزاز على الإنترنت ظاهرة منتشرة تستضعف النساء ومجتمع الميم أكثر من غيرهم. في العام 2015، صرّحت سوزان الحج حبيش، الرئيسة السابقة لمكتب مكافحة جرائم المعلوماتية والملكية الفكرية التابع لقوى الأمن الداخلي، إلى العربي الجديد بأن أغلبية المبتزين على الإنترنت يقيمون في بلدان أجنبية "مثل المغرب والفلبين؛" ولكن في السنوات الأخيرة، ازدادت حالات الابتزاز الصادرة من لبنان، ولا سيما المتعلقة بفضح صور حميمة.[55] وفي معظم الحالات، يكون المتورّطون أشخاصًا كانت الضحية على معرفة حميمة بهم. فعلى سبيل المثال، أشار عامل اجتماعي من جمعية كفى إلى أن "انتهاك خصوصية المرأة على الإنترنت قد يكون جزءًا من الإساءات الأوسع نطاقًا التي تتعرّض لها المرأة في المنزل."[56] ولدى وصف الأساليب المختلفة للمضايقة على الإنترنت وتحديد تفاصيل الحالات المبلغ عنها، تتجلى بوضوح الانعكاسات التي تلحق بالمرأة وأفراد مجتمع الميم من جراء انتهاك خصوصيتهم على الإنترنت.

نشر الصور الحميمة بدون موافقة صاحبها

أصبح نشر الصور الحميمة بدون موافقة صاحبها بقصد ابتزازه من التهديدات التي تزداد انتشارًا حول العالم، وتكون أغلبية الضحايا فيها من النساء. في دراسة أجريت عام 2016، عرّفت البروفيسور جانيس ولاك والبروفيسور دايفد فنكلهور من مركز أبحاث الجرائم بحق الأطفال في جامعة نيو هامبشير مصطلح "Sextortion" (بالعربية: الابتزاز الجنسي) على أنه "تهديدات بفضح صور جنسية بقصد إرغام شخص على القيام بفعل معيّن أو لغايات أخرى كالانتقام أو الإذلال."[57] ورغم قلة الأدبيات الأكاديمية المتوفرة حول الموضوع، يحلّل تقرير صادر في العام 2016 عن مركز الابتكار التكنولوجي في مؤسسة بروكينغز 78 حالة حصلت في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، ويخلُص إلى أن "الضحايا الراشدين في حالات الابتزاز الجنسي تلك كانوا جميعهم إناثًا". كما شكّلت الإناث أغلبية[58] الضحايا في الحالات التي صنّفتها منظمة تبادل الإعلام الاجتماعي، ولو أن العينة كانت أصغر.

وازداد عدد الحالات في السنوات الأخيرة، حيث ازداد في كلّ سنة عدد الإنذارات الصادرة عن قوى الأمن الداخلي. وفي العام 2016، صرّح العقيد جوزيف مسلّم في مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية والملكية الفكرية، بأنه تلقّى ما مجموعه 346 شكوى ابتزاز جنسي على الإنترنت، وفي مطلع العام 2017، كان المكتب يتلقى شكاوى كلّ يوم.[59] وفي شهر أبريل/ نيسان من العام 2018، أكّد مصدر أمني من قوى الأمن الداخلي في حديث لموقع ليبانون ديبايت الالكتروني أنهم ما زالوا يتلقون مثل هذه الشكاوى يوميًا.[60]

في لبنان، من الصعب الحصول على أرقام دقيقة حول ضحايا الابتزاز الجنسي، وقد رصدت منظمة تبادل الإعلام الاجتماعي 25 مرّة[61] ذكرت فيها وسائل الإعلام موضوع نشر صور حميمة بدون موافقة صاحبها في تقاريرها منذ العام 2014. ومن بين هذه المرّات الـ 25، حدّدنا 22 حالة منفصلة حصلت و3 مرات ذُكر فيها الابتزاز الجنسي بشكل عام من قبل قوى الأمن الداخلي أو وسائل الإعلام. ومن بين حالات الابتزاز الجنسي الـ 22 التي حصلت، حدّدنا 14 ضحية من النساء و8 ضحايا من الرجال. وبالطبع، لا تعبّر هذه العينة عن المشهد الكامل، حيث يصل عدد الشكاوى التي تتلقاها قوى الأمن الداخلي سنويًا إلى 20 ضعفًا عدد حالات التي

رصدتها المنظمة على مدى أربع سنوات. وإضافة إلى ذلك، فإن الإبلاغ عن 15 حالة من الحالات الـ 22 جاء مباشرة بعد توقيف الفاعلين، وحالة واحدة أبلغ عنها بسبب وقوع انتحار، مما يشير إلى أن الإعلان عن حالات الابتزاز الجنسي لا يحصل إلا بعد أن تكون المسألة قد حُلّت بطريقة أو بأخرى. كذلك، فإن مجموعة البيانات لا تتضمن حالات تذكر أفرادًا من مجتمع الميم، ويعود السبب إلى خوف المجتمع من إبلاغ السلطات بمثل تلك الحالات، وإلى عزوف وسائل الإعلام عن نقلها أو تداولها.

مـن بين 22 حالة لنشر صـور حميمة بطريقة غير إرادية على وسـائل الإعلام الرقمي أُبلِغ عنها في عام 2014

وعلى صعيد آخر، وجدنا أن الأساليب المعتمدة في الابتزاز الجنسي كانت ذاتها في مختلف تلك الحالات، حيث قام الفاعلون في مجموعة البيانات بإقناع نساء على إرسال صور جريئة لهن عبر تطبيق المراسلة الالكتروني، أو اخترقوا حساباتهن على مواقع التواصل الاجتماعي، أو تمكّنوا من الوصول الفعلي (الجسدي) إلى هواتفهن وحواسيبهن، أو أن الفاعل كان يملك أساسًا موادّ أو صورًا فاضحة للضحية بسبب علاقة حميمة سابقة جمعته بها. وفي حالة واحدة فقط، تبين أن الفاعل أرغم الضحية على ممارسة الجنس معه بالإكراه وعمد إلى تصويرها من دون موافقتها.[62] ومن أصل المبتزّين الـ 22، تبيّن من مجموعة البيانات أن 10 منهم هم في الواقع مبتزّون "متسلسلون" وكان لهم محاولات سابقة أو ناجحة في ابتزاز عدة ضحايا. وفي لبنان، ليست الصور الحميمة بالضرورة جنسية. ففي إحدى الحالات، هدّد مسؤول سابق في الجيش امرأة محجّبة بإرسال صورتها بدون حجاب وبلباس السباحة إلى عائلتها. وفي هذا السياق، أشار مدير برنامج الجندر والحقوق الجسدية إلى "أن ابتزاز المرأة قد يحصل من خلال صورة لها على الشاطئ".[63]

وفي حين يبقى المال الدافع الأساسي وراء الابتزاز الجنسي، من الممكن أن يُعزى أيضًا إلى خلاف عائلي حصل مع الضحية أو إلى محاولات انتزاع خدمات جنسية منها.[64] فعلى سبيل المثال، أفاد عامل اجتماعي في الهيئة الطبية الدولية عن حالة قام فيها "الزوج بالتقاط صور لزوجته من دون علمها وهي في الملابس الداخلية، ومن ثمّ هدّدها بنشر الصور."[65] وفي حالة أخرى، عندما رفضت امرأة في طرابلس من دفع المبلغ الذي طلبه منها المبتزّ، طلب منها لقاءه في حديقة عامة لإقامة علاقة جنسية معه، ولكنها أبلغت قوى الأمن الداخلي وألقي القبض عليه. وفي حالات مماثلة، ابتز شخص آخر[66] فتيات تحت السن مقابل الحصول على خدمات جنسية منهن.[67] وهنا يتّضح أن انتهاك الخصوصية لا يقتصر أبدًا على الفضاء الالكتروني بل غالبًا ما يكون له آثار حسية خارج الواقع الافتراضي. ومن بين موظفي المؤسسة العربية للحريات والمساواة الذين أجريت المقابلات معهم، ذكر أحدهم أن المؤسسة تلقّت الكثير من الحالات حيث قالت النساء إن الرجال الذين ائتمنوهم على صور حميمة لهنّ جاءوا إلى منازلهن وهددوا بنشرها ما لم يوافقن على إقامة علاقة جنسية معهم أو دفع مبلغ من المال.[68]

> **"ومن أصل المبتزّين الـ ٢٢، تبيّن من مجموعة البيانات أن ١٠ منهم هم في الواقع مبتزّون "متسلسلون" وكان لهم محاولات سابقة أو ناجحة في ابتزاز عدة ضحايا"**

وفي بعض الحالات، يتم نشر الصور والمعلومات بدافع الانتقام. في العام 2018، انتشر ملف بصيغة PDF وتمّ تداوله عبر تطبيقات الدردشة مثل واتساب. وكان هذا الملف قد نُشر أساسًا على تويتر ويفضح تفاصيل العلاقة بين رجل وامرأة ويتضمّن محادثات خاصة جرت بينهما، ويصف المرأة بتعابير ازدرائية، ويشهّر بأخلاقها ويفضح أنشطتها الجنسية، ويصفها بأنها تستحق فضحها في المجتمع. وفي نهاية الملف أدرجت صورة الفتاة، واسمها الكامل والجملة التالية: "في نهاية اليوم، يمكنك إخراج عاهرةٍ من بيت دعارة، لكن لا يمكنك إخراج بيت الدعارة من عاهرة".[69] فضح الملف هوية الفتاة ومحادثاتها مع شابين على تطبيق واتساب. ويُقال إن صور المحادثات هي عبارة عن "screenshot" مأخوذة من هاتفها، ولكن تبقى ظروف الحصول عليها وتقنياته غير معروفة. ويذكر ملف الـ PDF أيضًا هوية الرجلين وصورًا لهما. وخلال يومين فقط من نشره، جرى تغريد اسمها 40,900 مرة، في حين جرى تغريد اسم الرجل 21,700 مرة.[70] وتمّ تداول ملف الـ PDF بكثافة على تطبيق واتساب، ما أدى إلى أطلاق الإهانات والأحكام بحق المرأة. وجذبت القصة انتباه وسائل الإعلام التقليدي ومعظمها نشر اسم الفتاة.

وتحصل حالات نشر الصور الحميمة بدون موافقة صاحبها أيضًا في مجتمع الميم، ولكن عدد الحالات التي يتمّ الإبلاغ عنها تكون أقل لأن وصول هؤلاء الأفراد إلى السلطات يكون أصعب في حالتهم. وفي إحدى الحالات، أقام رجل علاقة حميمة مع سائقه، والتقط السائق صورًا بموافقة الطرفين. ولكن بعد إنهاء العلاقة، استخدم السائق الصور لابتزاز الرجل ماليًا، بحسب موظف في المؤسسة العربية للحريات والمساواة. وعندما رفض الرجل دفع المبلغ، أرسل له السائق أشخاص لإيذائه جسديًا، وفي نهاية المطاف قام بإبلاغ منظمة غير حكومية لأن إبلاغ الشرطة قد يؤدي إلى توقيفه.[71]

فضح الميول الجنسية وأشكال الابتزاز الأخرى في مجتمع الميم

على الرغم من أن حالات الإبلاغ عن نشر الصور الحميمة هي أقل في مجتمع الميم، يبقى الابتزاز على الإنترنت ظاهرة منشرة في أوساطه في لبنان. ووصف منسّق الخدمات القانونية والاجتماعية في جمعية حلم هذه الحالات على أنها "شائعة"،[72] وأشار إلى أن المبتزين يحصلون على المعلومات عن ضحاياهم من خلال منصات وقنوات رقمية مختلفة، وعبر أساليب مراوغة مختلفة لمنح الضحايا شعورًا خاطئًا بالثقة والأمان. ويحصل ذلك من خلال إنشاء حسابات وهمية على الإنترنت، وانتحال الهويات، أو ببساطة الادعاء بالحرص على مصالح الضحية لكسب ثقتها. وعند الاستمرار

في الحيل والمراوغة على مدى أسابيع أو حتى أشهر، يكشف الضحايا معلومات خاصة متعلّقة بحياتهم الجنسية أو عاداتهم، أي أنهم يعطون المبتزّ معلومات يستفيدون منها لابتزازهم. وإضافة إلى ذلك، ذكر أحد الأشخاص الذي قابلناهم أن الابتزاز يطال أيضًا الضحايا حاملي فيروس نقص المناعة المكتسب، وفي بعض الأحيان يحصل الابتزاز عبر منصات التواصل الاجتماعي،[73] وفي أحيان أخرى، يتمّ استهداف الضحية عبر تطبيقات المواعدة على الإنترنت، مثل غريندر.[74]

ويختلف الدافع بين حالة وأخرى، فقد يسعى المبتزّ إلى الحصول على علاقة أو خدمات جنسية عن طريق الإكراه والتهديد بفضح معلومات حصل عليها، أو يكون المبتزّ فردًا من العائلة أو أحد الأصدقاء المشكّكين بالميول الجنسي والهوية الجندرية للضحية، فيحاولون إرغامها على تغيير سلوكها الجنسي أو هويتها الجندرية عبر التهديد بفضحها أمام باقي أفراد العائلة. وكما تختلف الدوافع، تختلف طرق الابتزاز. ففي الكثير من الحالات يضع المبتزّ يده على محادثات خاصة مع الضحية، وفي حالات أخرى يتمّ ابتزاز الضحايا عبر صور screenshot لتطبيقات مواعدة للمثليين ملتقطة من على شاشات هواتفهم.[75]

ويؤثر الابتزاز على الإنترنت بطرق مختلفة على أفراد مجتمع الميم. ويؤكّد مسؤول الخدمات القانونية والاجتماعية في جمعية حلم أن المثليين ذوي المظهر الخارجي الرجولي قادرون على "إخفاء" ميولهم الجنسي عن المجتمع، وذلك من خلال ارتداء ملابس أو إبداء سلوكيات تُعتبر معيارية في نظر المجتمعات المحافظة، ولذلك هم أكثر عرضة للابتزاز، وأن الأفراد ذوي المظهر غير المعياري، وتحديدًا الكوير وعابري الجنس يكونون عرضة لأنواع أشدّ بكثير من الإساءة خارج الإنترنت والمضايقات على الإنترنت، ولكنهم أقل عرضة للابتزاز.[76] وفي المقابل، يشير مدير المساحات الآمنة في جمعية حلم أن الأفراد الذي "يظهرون وكأنهم مغايرو الجنس" معرضون لمخاطر ابتزاز أقل مقارنة بأفراد مجتمع الميم غير المعياريين، حيث هناك خطر أقل من أن تكتشف عائلاتهم وأصدقاؤهم ميولهم الجنسي وهويتهم الجندرية. وتقول العابرات جنسيا والكوير، ومزدوجو الجنس، إنهم معرضون أكثر من غيرهم لخطر الاستهداف والابتزاز، حيث يهدّدهم الغرباء بإرسال صورهم ومنشوراتهم على الإنترنت إلى عائلاتهم وأحبائهم.[77] ولفت موظف من المؤسسة العربية للحريات والمساواة أن مثليات الجنس وثنائيات الجنس هنّ أقل عرضة للابتزاز على الإنترنت، لأن النساء مغايرات الجنس لا يستهدفنهن بالطريقة ذاتها كما يبتزّ الرجال غيريو الجنس ويضايقون ويتنمّرون على الرجال مثليي الجنس، والنساء المطابقات للهوية الجنسانية، والنساء العابرات جندري.[78]

وبغض النظر عن ميول الضحية وجندرها، يؤكّد الممثلان من جمعية حلم على أن حالات الابتزاز تحصل بشكل متكرّر في مجتمع الميم. وثمّة الكثير من ضحايا الابتزاز عند وصولهم إلى مرحلة تحتّم عليهم الكشف عن هوياتهم الجنسانية إلى عائلاتهم، يقرّرون طوعًا الخضوع إلى علاج لتغيير ميولهم الجنسي إرضاءً لعائلاتهم واعتقادًا منهم بأنهم قادرين على الخروج من المعضلة بـ "إيهام" أنفسهم ومَن حولهم بعكس الحقيقة.[79] وتكون النتيجة أبعد ما يكون عن الرضا. فبحسب عامل اجتماعي من جمعية حلم، يؤدي الخضوع إلى مثل هذه الأنواع من العلاجات إلى إجهاد عاطفي، وانعدام الثقة حيال الهوية والميول الجنسي، وكره الذات، والضغوط لعدم الاستسلام، رغم استعداد الضحية النفسي للعلاج.[80] وبعبارات أخرى، يبقى الضحايا الأكثر تيقظًا ضعفاء أمام هذا الابتزاز.

وبالطبع، يخلّف الابتزاز على الإنترنت آثارًا عديدة. فالعُزلة الاجتماعية والضغوط النفسية التي يشعر بها الضحايا نتيجة لهذه الممارسات قد تضرّ بشكل كبير بصحّتهم الذهنية، ما يدفعهم إلى الاكتئاب والقلق المرضي، وفي بعض الحالات إلى "التفكير في الانتحار"،[81] على حدّ وصف العامل الاجتماعي. وتكون المخاطر أكبر في المناطق الريفية حيث نسبة الوعي أقل حيال هذه المشاكل، والموارد المتاحة أقل أيضًا.

وإضافة إلى أشكال الابتزاز على الإنترنت المذكورة، يواجه مجتمع الميم تهديدات باختراق حساباتهم كذلك. ويروي مسؤول الخدمات القانونية والاجتماعية في جمعية حلم حالتي اختراق تمّ إبلاغ الجمعية بهما في العام الماضي، حيث قام الفاعلون باستخدام روابط تصيّد للتمكّن من الدخول إلى حواسيب الضحايا.[82]

اختراق الحسابات لنشر مضمونها

يتعرض النساء وأفراد مجتمع الميم في لبنان أيضًا إلى اختراق لحساباتهم بهف نشر مضمونها. تلقى هذه الممارسة المعروفة باسم "Doxxing" تشجيعًا في المجتمع، وقد عرّفها الباحثون على أنها الإفصاح عن الاسم الكامل للشخص وعنوانه. وأشارت سارة جنغ وهي كاتبة في مجال التكنولوجيا أن "سياق نشر المعلومات للعلن يلعب دوره أيضًا. فعند نشر معلومات لجمهور ممتعض أساسًا من قضية معينة، يكون الاحتمال أكبر في أن تؤدي تلك المعلومات إلى ردود فعل عدائية".[83]

وفي لبنان، هذا هو الحال بالضبط.

فعلى سبيل المثال، خسر رجل وظيفته بعد نشر مقطع فيديو له وهو في ملهى ليلي للمثليين على فيسبوك. وتضمّن هذا المنشور على فيسبوك معلومات شخصية عنه وعن ربّ عمله الذي صادف أن كان شخصية سياسية، بحسب مسؤول الخدمات القانونية والاجتماعية في جمعية حلم.[84] وأشار مدير مركز الجندر والحقوق الجسدية إلى حالة أخرى قام شخص فيها بجمع صور لرجال مثليين ونشرها على موقع tumblr مع طباعة أسمائهم عليها.[85] وحتى بعد إقفال موقع tumblr، نقل الفاعل الصور ببساطة إلى ملف على Dropbox ومنه استمرّ في توزيعها لهم. واتصلت المؤسسة العربية للحريات والمساواة بشركة Dropbox لطلب حظر الدخول إلى تلك الملفات، ولكن الأخيرة عارضت الأمر باعتباره لا يجوز، ولكن المؤسسة نجحت في نهاية المطاف في إقناعها.[86]

وغالبًا ما تقع العابرات جنسيا ضحايا لمثل هذه الاختراقات والفضائح. ففي سبتمبر/ أيلول من العام 2017، قامت صفحة "وينيه الدولة" على فيسبوك، والمشهورة بنشر مقاطع فيديو عن الجرائم والطلب من متابعيها الإبلاغ عن المجرمين أو إرسال معلومات تعرّف عنهم، بنشر مقطع فيديو لمرأة عابرة جنسيا ورجل تمارس عليه العبودية الجنسية. وشجّعت الصفحة متابعيها على اختراق حساب المرأة وفضحها.[87] وقام سامي بيروتي، وهو الاسم المستعار لمالك الصفحة، باختراق حسابات الرجل والمرأة معًا، ونشر اسم المرأة عند الولادة. ومع أن الصفحة غير مرتبطة رسميًا بقوى الأمن الداخلي، لديها اتصال مباشر معهم وهي على علاقة وثيقة بهم. وفي مقالة لمجلة The Atlantic، قال الكاتب "كافي وادل" إن صفحة "وينيه الدولة"

لم تتناول مجتمع الميم في حالات أخرى، ولكن مسؤول الخدمات القانونية والاجتماعية في جمعية حلم أكّد على أن الصفحة نشرت من قبل صورًا العابرات جنسيا وهن ببساطة "يمشين في الشارع"، ما "أدّى إلى توقيفهن"[89]

> **"(...) الصفحة نشرت من قبل صورًا العابرات جنسيا وهن ببساطة "يمشين في الشارع"، ما "أدّى إلى توقيفهن". "**

وفي شهر سبتمبر/ أيلول 2018، نشرت الصفحة مقطع فيديو كان يتمّ تداوله على مواقع التواصل الاجتماعي ويظهر فيه رجلان يتعانقان في بركة السباحة، وقد صوّرهما شخص مجهول ينظر إليهما من فوق من دون علمهما أو موافقتهما. ونُشر هذا الفيديو فيما بعد على صفحة وينيه الدولة مع ذكر هوية الرجلين، وتمّ التعليق على الفيديو بالقول "أصبح اللواط وانعدام الرجولة [...] نوع من أنواع الحضارة".[90] وبالرغم من عدم قيام شركة فيسبوك بإزالة هذا المنشور لدى الإبلاغ عنه من قبل باحث في مؤسسة تبادل الإعلام الاجتماعي بحجّة أنه لا يخالف المعايير المجتمعية للمنصة، تمّ الإبلاغ عن الفيديو من قبل ناشطين ومنظمات غير حكومية أخرى من بينها المؤسسة العربية للحريات والمساواة وأزيل بالفعل من صفحات أخرى.

وفي حين تبقى صفحة وينيه الدولة صفحة إعلامية غير رسمية على علاقة غير مباشرة بالسلطات، يشارك الإعلام الرسمي والقوى الأمنية في عمليات اختراق ونشر مباشرة للعاملين الأجانب في لبنان. وشرح عامل اجتماعي من جمعية كفى عندما قامت وسائل الإعلام بكشف معلومات شخصية عن عمال أجانب تناولتهم الأخبار، بما في ذلك أسماؤهم ومعلومات عنهم وعناوينهم وجنسياتهم، وحتى ولو قامت تلك الجهات الإعلامية بتمويه وجوههم في ذلك الوقت، فهي لا تقوم بذلك دائمًا.[91] وتمّ نشر تلك المقالات ومقاطع الفيديو لاحقًا على منصات التواصل الاجتماعي ومشاركتها، ما أدّى إلى فضح أولئك العمال الأجانب وإذلالهم وانتهاك خصوصيتهم.[92] ولكن عندما تأتي وسائل الإعلام وقوى الأمن الداخلي على ذكر مواطنين لبنانيين أو مواطنين من جنسيات عربية أخرى، تُتّخذ تدابير إضافية لحماية هويتهم، بما في ذلك تداول أول حرفين فقط من أسمائهم الكاملة والامتناع عن ذكر أي معلومات أخرى قد تعرّف عنهم، كعناوينهم التفصيلية.

وتعتبر هذه البيئة التي تشجّع على تحقيق العدالة الأهلية قد تؤدي إلى عنف جسدي. ففي إحدى الحالات، أبلغ أحد ممثلي المؤسسة العربية للحريات والمساواة عن حادثة وقعت "عبر غريندر"، حيث قامت "عصابة من الرجال مغايري الجنس" "بتخدير شخص" آخر والتحرّش جنسيًا به. وبحسب هذا الموظف، تستخدم هذه العصابة غريندر "لاستهداف الأشخاص، ومضايقتهم، والإساءة جنسيًا لهم، وتخديرهم، وضربهم، ومن ثمّ تركهم في الشارع، والافتراق كلّ في طريق."[93]

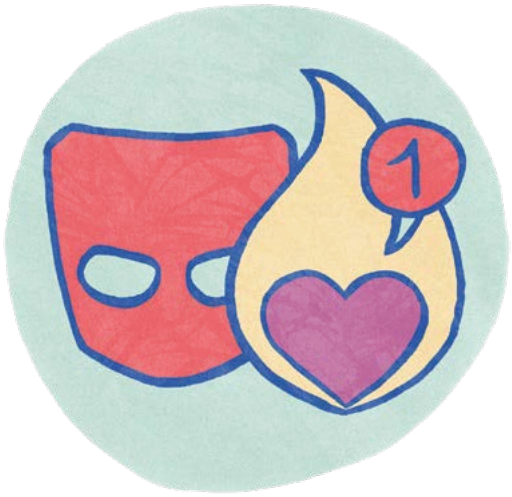

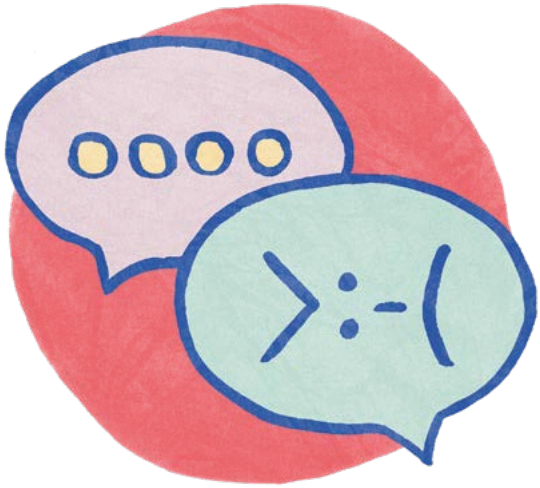

48 مقابلة مع مدير المركز المجتمعي والمساحات الآمنة في جمعية حلم.

49 مقابلة مع مسؤول الخدمات القانونية والاجتماعية في جمعية حلم.

50 المرجع نفسه

51 مقابلة مع مدير برنامج الجندر والحقوق الجسدية.

52 المرجع نفسه

53 المرجع نفسه

54 مقابلة مع موظف في المؤسسة العربية للحريات والمساواة، تكلّم بصفته الشخصية في 11 سبتمبر/ أيلول 2018.

55 عمر قصقص. "مكافحة الجريمة الالكترونية في لبنان". العربي الجديد، 21 يناير/كانون الأول 2015.
https://www.alaraby.co.uk/english/indepth/9a4fe89e-c797-4f32-9ee6-32a4865aeb72

56 مقابلة مع عامل اجتماعي من جمعية كفى.

57 جانيس ولاك ودايفد فنكلهور. "الابتزاز الجنسي: نتائج دراسة على 1,631 ضحية".5 نيو هامبشير: مركز أبحاث الجرائم بحق الأطفال في جامعة نيو هامبشير، يونيو/حزيران 2016.
https://27l51l1qnwey246mkc1vzqg0-wpengine.netdna-ssl.com/wp-content/uploads/2016/08/Sextortion_Report.pdf

58 بنجامين ويتس، وكودي بولين، وكوينتا جوريسك، وكلارا سيرا. "الابتزاز الجنسي: الأمن السيبرالي، والمراهقون، والاعتداءات الجنسية عن بعد،" 4. مؤسسة بروكينغز، 11 مايو/أيار 2016.
https://www.brookings.edu/research/sextortion-cybersecurity-teenagers-and-remote-sexual-assault/

59 "شريكة ولكن"، مايو/ أيار 2018.

60 كريستيل خليل. " شكاوى الابتزاز في لبنان الى ارتفاع...احذروا Webcam!" 13. أبريل/ نيسان 2018.

61 الإشارة لمرّة واحدة قد تتناول أحيانًا عدة حالات.

62 "توقيف شخصين بتهمة الاعتداء والابتزاز". صحيفة The Daily Star. 3 أغسطس/ آب، 2016.
http://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2016/Aug-03/365275-two-arrested-on-charges-of-assault-and-blackmail.ashx

63 مقابلة مع مدير برنامج الجندر والحقوق الجسدية.

64 "قوى الأمن الداخلي توقف رجلًا متهمًا بابتزاز النساء في فلسطين." صحيفة The Daily Star، 29 أغسطس/ آب 2018.
https://www.pressreader.com/lebanon/the-daily-star-lebanon/20180829/281578061528607

65 مقابلة مع عامل اجتماعي من الهيئة الطبية الدولية.

66 "توقيف مبتز جنسي على إنستغرام بتهمة ابتزاز النساء". صحيفة The Daily Star. 17 أغسطس/ آب، 2018.
http://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2018/Aug-17/460471-alleged-instagram-sextortionist-arrested-for-blackmailing-women.ashx

67 "بدّي ياكي وإلّا بنشر صوَرك !" موقع التيار الوطني الحر الإخباري، 29 مايو/ أيار 2017.
https://www.tayyar.org/News/Lebanon/150485

68 مقابلة مع عامل اجتماعي من المؤسسة العربية للحريات والمساواة.

69 فرح السعدي. "عندما تخون المرأة... يقولون إنها عاهرة." رصيف 22 ، 28 يونيو/ حزيران 2018.
https://bit.ly/2QY0y8A

70 المرجع نفسه

71 مقابلة مع عامل اجتماعي من المؤسسة العربية للحريات والمساواة.

72 مقابلة مع مسؤول الخدمات القانونية والاجتماعية في جمعية حلم.

73 مقابلة مع مدير برنامج الجندر والحقوق الجسدية.

74 المرجع نفسه

75 "تطبيقات، وتوقيف، واستغلال في مصر ولبنان وإيران،" 21. منظمة Article 19، فبراير 2018.

76 مقابلة مع مسؤول الخدمات القانونية والاجتماعية في جمعية حلم.

77 مقابلة مع مدير المركز المجتمعي والمساحات الآمنة في جمعية حلم.

78 مقابلة مع عامل اجتماعي من المؤسسة العربية للحريات والمساواة.

79 مقابلة مع مسؤول الخدمات القانونية والاجتماعية في جمعية حلم.

80 المرجع نفسه

81 المرجع نفسه

82 المرجع نفسه

83 سارة جنغ. إنترنت النفايات، 25. منشورات The Verge، النسخة 1.5، 2018. طباعة شركة Vox Media Inc، 2015.
https://cdn.vox-cdn.com/uploads/chorus_asset/file/12599893/The_Internet_of_Garbage.0.pdf

84 مقابلة مع مسؤول الخدمات القانونية والاجتماعية في جمعية حلم.

85 مقابلة مع مدير برنامج الجندر والحقوق الجسدية.

86 المرجع نفسه

87 "إحقاق الحق عبر الإنترنت: تهديد للعدالة في لبنان". منظمة تبادل الإعلام الاجتماعي، 26 سبتمبر / أيلول 2017.
https://smex.org/online-vigilantism-a-threat-to-justice-in-lebanon/

88 واديل. "إحقاق الحق على فيسبوك أمر مخيف."

89 مقابلة مع مسؤول الخدمات القانونية والاجتماعية في جمعية حلم.

90 الجملة مقتطعة.

91 مقابلة مع عامل اجتماعي من جمعية كفى.

92 المرجع نفسه

93 مقابلة مع عامل اجتماعي من المؤسسة العربية للحريات والمساواة.

السلطات وانتهاك الخصوصية

على الرغم من أن السلطات تحذّر دومًا من ارتفاع حوادث الابتزاز على الإنترنت وتتخذ التدابير لمساعدة الضحايا مغايري الجنس والمطابقين للهوية الجنسانية على ملاحقة المبتزين، تبقى تلك الجهود قاصرة. وفي حالات كثير، ولا سيّما المتعلقة بأفراد من مجتمع الميم، يتمّ انتهاك حقهم بالخصوصية والسلامة.

أمّا في الحالات حيث تكون الضحية مغايرة الجنس أو مطابقة للهوية الجنسانية، تساعدها السلطات عبر محاولة توقيف المبتزين. ويقول عامل اجتماعي في جمعية كفى "إذا قامت امرأة بالإبلاغ عن أنها تتعرض للابتزاز، تلاحق السلطات المشتبه به حتى ولو كانت المرأة قد كشفت بالفعل عن صور جريئة لها أو معلومات عنها. وتتمّ ملاحقة الفاعلين بجرم التشهير بالشخص والإساءة لصورته.[94] وفي الوقت ذاته، تطلب السلطات من النساء عامة اتخاذ الاحتياطات والتنبّه إلى لباسهنّ، ما يعني أن عبء الوقاية يقع على عاتق الضحية وليس على المبتز. فعلى سبيل المثال،[95] في أحد مناشير قوى الأمن الداخلي التي تروي تفاصيل توقيف شاب يبتز النساء، طلب عناصر قوى الأمن من المرأة الاستمرار في التحدّث مع الشاب شرط عدم الموافقة على التقاط صور لها، لتفادي استغلالها ضدّها فيما بعد.[96] وقد يكون هذا النوع من التدابير الاحتياطية مفيدًا ولكنه ليس كافيًا للحماية من الابتزاز على الإنترنت، وقد يؤدي إلى ضغوط نفسية ومشاكل أخرى لدى الضحية.

أما أفراد مجتمع الميم فنادرًا ما يحصلون على أي نوع من الحماية من السلطات، بل على العكس، فهم يتعرّضون لانتهاك خصوصيتهم الرقمية. ويعتبر مسؤول الخدمات القانونية والاجتماعية في جمعية حلم أن الدولة هي الملاذ الأخير بالنسبة إلى مجتمع الميم لطلب المساعدة في قضايا الابتزاز.[97] ففي معظم الأوقات، يتم التوقيف على أساس المظهر الخارجي، وتقوم السلطات، وتحديدًا قوى الأمن الداخلي، بإخافة الموقوفين وتهديدهم بالدخول إلى هواتفهم ولو كان ذلك مخالفًا للمادة 14 من الدستور اللبناني. وتشير دراسة أجرتها منظمة Article 19 في العام 2018 إلى أن "الدخول إلى الهواتف للتحقق ما إذا كانت تتضمّن تطبيقات مواعدة لمجتمع الميم ممارسة شائعة في بعض فصائل الشرطة والحواجز العسكرية في لبنان".[98] وبحسب الممثّل عن جمعية حلم، فإن قوى الأمن الداخلي وفروع أخرى من السلطة غالبًا ما تصادر هواتف الأفراد من مجتمع الميم وتجبرهم على فتحها باستخدام بصمة الإصبع. وتعمد السلطات إلى مثل هذه الأساليب خلال الاستجوابات عندما يرفض المشتبه به الكشف عن كلمة المرور للدخول إلى هاتفه. ويتمّ انتهاك خصوصيتهم بحجة أنهم يهدّدون الأمن العام.[99] وبعد ذلك، تعمد هذه السلطات إلى توقيف هؤلاء الأفراد بحجة امتلاكهم صورًا ومواد إباحية.[100]

وتستهدف السلطات أيضًا النساء العابرات جنسيا. ويقول موظف من المؤسسة العربية للحريات والمساواة إن الضباط في مخفر حبيش، وهو فصيلة راس بيروت، والمشهور بسوء معاملة الموقوفين، كانوا يوقعون بالعاملات في الدعارة العابرات جنسيا عبر تطبيقات مواعدة على الإنترنت مثل غريندر. وتستخدم السلطات أكثر من تطبيقات المواعدة كما شرح الممثل عن المؤسسة، وأشار إلى أن أحد ضباط الشرطة في "حبيش" قد كشف مرة عن رسائل ومقاطع صوتية وصلته على واتساب من بعض هؤلاء النساء، وقامت السلطات بتوقيفهن على أساسها.[101] ويتمّ "وصم العديد من النساء بالعهر، والبعض يلتفت فعليًا إلى الجنس مدفوع الأجر بسبب غياب فرص العمل لهنّ".[102] ولأن الجنس مدفوع الأجر غير قانوني في لبنان، تستخدم السلطات هذا المبرّر بشكل متكرّر للإيقاع بالعابرات جنسيا وانتهاك خصوصيتهن الرقمية. وفي مقابلة مع شخص آخر، أخبرنا أن تعاطي الضباط في مخفر حبيش مع الموقوفين تحسّن بعد صدور تقرير هيومن رايتس ووتش، ولكن المشكلة لا تزال قائمة في جميع المناطق اللبنانية.

94 مقابلة مع ممثل عن جمعية كفى.
95 المرجع نفسه.
96 المرجع نفسه.
97 مقابلة مع مسؤول الخدمات القانونية والاجتماعية في جمعية حلم.
98 "تطبيقات، وتوقيف، واستغلال في مصر ولبنان وإيران،" 21
99 مقابلة مع مسؤول الخدمات القانونية والاجتماعية في جمعية حلم.
100 "تطبيقات، وتوقيف، واستغلال في مصر ولبنان وإيران،" 21.
101 مقابلة مع عامل اجتماعي من المؤسسة العربية للحريات والمساواة.
102 فريدريكا مصري. "التحوّل الجندري في لبنان: قصة شجاعة وعزيمة." موقع Middle East Eye في 10 أكتوبر / تشرين الأول 2016.
https://www.middleeasteye.net/in-depth/features/transgender-lebanon-story-courage-and-determination-sexuality-homosexuality-1971943699

المضايقات على الإنترنت

تمكّنا من خلال المقابلات التي أجرتها منظمة تبادل الإعلام الاجتماعي مع منظمات أخرى من تصنيف بعض التدابير الوقائية والسياسات المختلفة التي تشجع عليها المنظمات غير الحكومية المحلية إزاء الابتزاز والمضايقة على الإنترنت والتهديدات الرقمية الأخرى التي تتعرّض لها النساء وأفراد مجتمع الميم.

فهم المخاطر

ترى مديرة المركز (الإعلامي) لبرنامج الجندر والحقوق الجسدية أن النساء ومجتمع الميم يواجهون في لبنان تحديا مشتركا متمثّلا في المخاطر الرقمية، وهو: "غياب الوعي حيال المواد ونوع المعلومات التي يتم نشرهاعلى المنصات الرقمية." وشدّدت على أن إحدى المشاكل الكبرى تكمن في "غياب الوعي من جانب النساء ومجتمع الميم تحديدا، حيث ليس الجميع مطلعا على طريقة عمل موقع فيسبوك وتطبيق واتساب. فعلى سبيل المثال، إذا حفظت اسمًا جديدا على تطبيق واتساب، لماذا يظهر الشخص كصديق مقترح على موقع فيسبوك؟ كما ينشر الأفراد صورًا كثيرة، ويسجّلون المواقع التي يزورونها (check-ins)، كما يتبادلون أو ينشرون أرقامًا هاتفية. وكل ذلك يؤثر عليهم."[103]

ومع أن "غياب الوعي" هذا لا يقتصر على مجتمع الميم والنساء، إلا أنهم الأكثر تأثرًا عمومًا بعواقبه بما أن هوياتهم تعرّضهم أصلاً لمخاطر أكبر في المجتمع اللبناني، وقد يتم بالتالي استخدامها ضدهم. إن "النساء وأفراد مجتمع الميم يكشفون باستمرار عن خصوصيتهم. ولا نقول إن عليهم إزالة وجودهم من على الإنترنت بل التحلّي بمزيد من الوعي بمخاطره لحماية أنفسهم"، على حدّ قول موظف من المؤسسة العربية للحريات والمساواة.[104]

وبينما قد تُعتبر التوعية عاملاً مساعدًا، وقد شدّد أحد الخبراء في جمعية حلم على وجود "تدابير وقائية يمكن اتخاذها، وهذا لا يجعل هؤلاء الأفراد مسؤولين أو مُلامين بأي شكل على ما يحصل لهم."[105]

حماية المعلومات الشخصية

أصرّ العديد من المنظمات/المؤسسات التي تحدّثت إليها منظمة تبادل الإعلام الاجتماعي على إمكانية أن يتخذ الأفراد بعض التدابير لحماية أنفسهم رغم عدم مسؤوليتهم إزاء ما يحصل. وبشكل عام، افترض ناشط اجتماعي في جمعية كفى أنه على النساء الاحتراس بشأن نوع الرسائل والصور التي يرسلنها ويتشاركنها عبر الإنترنت.[106] وعلى وجه التحديد، رأى أحد مندوبي جمعية حلم أن يمتنع الأشخاص عن إرسال صورٍ تظهر هويتهم وتفادي تفعيل وظيفة فتح القفل ببصمة الإصبع على أجهزتهم المحمولة كي لا تتمكّن الشرطة من الوصول إليها أثناء عمليات التفتيش أو الاعتقالات.[107]

عدم قطع الاتصال بالإنترنت

لن يؤدي الغياب عن العالم الرقمي إلا إلى مزيد من العزلة لهذه المجتمعات بحيث تصبح منبوذة أكثر فأكثر. وشدّدت موظفة من المؤسسة العربية للحريات والمساواة على أن "[الأشخاص] يعيشون حياتهم بعفوية حتى لو كانوا على علم بطرق عمل الخصوصية الرقمية. وليس بوسعهم إزالة وجودهم الرقمي وإلغاء حساباتهم على موقع فيسبوك،أو انستغرام، أو التطبيقات الرقمية إذ باتت مواقع التواصل الاجتماعي ضرورية." كما شدّدت على أهمية[108] الظهور على الإنترنت، وقارنت الانسحاب من العالم الرقمي بالعُزلة التي تشعر بها العابرات جنسيا بعد التعرّض للمضايقة في الشارع. فبرأيها، يمنع هذا النوع من المضايقات هؤلاء الأفراد من الخروج نهارًا أو الاختلاط بالناس. ويؤدي ذلك إلى غيابهم شبه الكامل عن مساحات اللقاء اليومية وبالتالي يزيد من عزلتهم. لذلك لا تنصح الأفراد المستضعفين بعدم الاتصال بمواقع التواصل الاجتماعي، بل ترى أن "مهمّتنا تكمن، وعلى العكس، في إنشاء مساحة آمنة لهم على مواقع التواصل الاجتماعي مع ولو أنها غير مطمئنة."[109]

احتواء الأضرار

شجع معظم موظفي المنظمات الذين قابلتهم منظمة تبادل الإعلام الاجتماعي ضحايا الابتزاز على عدم التعاون مع المبتزّ. ورأى أحدهم: "إذا كان الابتزاز لا يزال سطحيًا والتفاوض في بدايته، حاول التحاور مع هؤلاء الأشخاص."[110] غير أن آخرين حذروا من استمرار التهديدات، ففي إحدى الحالات، استمرّ الشخص في إرسال الأموال إلى المبتزّ لمدة سنة وعندما توقّف عن الدفع، فضح المبتزّ ميوله الجنسية."[111] وفي معظم الحالات وكما كان متوقّعًا، أوصت منظمات غير حكومية الضحايا بالتوجه إليها أولاً قبل أن تحاول توكيل محامٍ. وفي العادة، تحيلهم هذه المنظمات إلى فريق الخدمات القانونية، وتتمكّن أحيانًا من حل هذه المشكلة بدون اللجوء إلى المحكمة. وفيما يبدو ذلك إجراءً عاديًا، يرى ممثل تحدّثت إليه منظمة تبادل الإعلام الاجتماعي أن القرصنة الأخلاقية هي الحل الأنجع في هذا الصدد.

103 مقابلة مع مدير برنامج الجندر والحقوق الجسدية.
104 مقابلة مع عامل اجتماعي من المؤسسة العربية للحريات والمساواة.
105 مقابلة مع مدير المركز المجتمعي والمساحات الآمنة في جمعية حلم.
106 مقابلة مع عامل اجتماعي من جمعية كفى.
107 مقابلة مع مدير المركز المجتمعي والمساحات الآمنة في جمعية حلم.
108 مقابلة مع مدير برنامج الجندر والحقوق الجسدية.
109 المرجع نفسه.
110 المرجع نفسه.
111 المرجع نفسه.

قدرات المجتمع المدني

يظهر جميع ممثلي منظمات المجتمع المدني الذين قابلتهم منظمة تبادل الإعلام الاجتماعي رغبة في تقديم المشورة بشأن التعامل مع المضايقات والابتزاز على الإنترنت، لكن ثمة نقص في القدرات. فعلى سبيل المثال،لا تملك المنظمات التي تعمل أصلاً على حل قضايا المرأة الوقت أو الموارد الكافية لتركّز أيضًا على مسائل الخصوصية الرقمية. وأقرّت الناشطة الاجتماعية لدى الهيئة الطبية الدولية بأن "الانتهاكات عبر الإنترنت [تدخل] في نطاق عمل [المؤسسة]"، ولكنها أوضحت أيضًا أن التهديدات على الخصوصية الرقمية تشكّل أولوية متدنية في المؤسسة التي تتعامل من باب الأولوية وفي معظم الأحيان مع حالات العنف الأسري لأنها تشتمل على اعتداء جسدي. كما أشارت إلى أن المؤسسة لم تدرّب موظفيها على طرق التعامل مع حالات تشمل تهديدات على الخصوصية الرقمية.[112]

أما جمعية حلم والمؤسسة العربية للحريات والمساواة، اللتان تعملان بشكل وثيق مع أفراد مجتمع الميم، فبدتا أكثر وعيًا للتهديدات التي يتعرّض لها هؤلاء الأشخاص على خصوصيتهم الرقمية وأكثر استعدادًا لتقديم المشورة حول طرق التخفيف من هذه التهديدات. وبالنسبة إلى المضايقات، تطلع جمعية حلم المستخدمين على أنواع المضايقة التي قد يواجهونها عبر الإنترنت وتتعامل مع حالات ابتزاز عديدة تفوق بكثير الحالات التي تتعامل معها منظمات تركّز على قضايا المرأة بالدرجة الأولى. ولدى جمعية حلم أيضًا "خط اتصال مباشر" مع منصة "غريندر" وبوسعها اقتراح تحسينات في التطبيق إذا وجدت أن بعض الميزات تشكّل خطرًا على سلامة المستخدم. ومع ذلك، شدّد أيضًا الموظف من المؤسسة العربية للحريات والمساواة على أنه[113] "كلما حظيت [المؤسسة] بالتمويل الثابت، تمكّنت من القيام دائمًا بهذا [العمل] بشكل أفضل.[114]

112 مقابلة مع ممثل عن جمعية كفى.

113 مقابلة مع مسؤول الخدمات القانونية والاجتماعية في جمعية حلم.

114 مقابلة مع عامل اجتماعي من المؤسسة العربية للحريات والمساواة.

الخاتمة

يجري بوجه عام تهميش النساء وأفراد مجتمع الميم في لبنان. ويتعرّضون بالتالي وبنوع خاص لمجموعة واسعة من التهديدات على خصوصيتهم الرقمية التي تنسحب لتطال عالمهم غير الرقمي في معظم الحالات. وتشمل هذه التهديدات المضايقة والابتزاز واختراق الحسابات لفضح مضمونها. وتعالج بعض جماعات المجتمع المدني بصورة استباقية مشاكل مثل الابتزاز على الإنترنت، إلا أن هذه المنظمات نادرًا ما تتبع قنوات فعالة لمنع الابتزاز أو وقف المضايقات عبر الإنترنت، وغالبًا ما تعتمد على قنوات غير رسمية لحل هذه المشاكل.

"واتفق على ما يبدو جميع من قابلتهم منظمة تبادل الإعلام الاجتماعي على أن تغيّر المشهد المجتمعي والأطر القانونية الحالية هو الحل الأكثر فعالية على المدى الطويل لمعالجة التهديدات التي تطال الخصوصية الرقمية وتعزيز بيئة آمنة وجامعة للنساء ولمجتمع الميم في العالمين الافتراضي والواقعي."

أما العقبة الكبرى التي تعترضها فهي انقلاب السلطات على الضحية عند التعامل مع قضايا الابتزاز الرقمي وتهديدات الخصوصية التي تطال مجتمع الميم. وفيما تحظى بعض النساء المستقيمات والمطابقات للهوية الجنسانية بخيار التوجه إلى الشرطة، ليست الحال كذلك بالنسبة إلى الفئات العديدة الأخرى. وعلى حدّ تعبير الموظف من المؤسسة العربية للحريات والمساواة: "يمكنك الاتصال على الرقم 112 في حال الاعتداء أو المضايقة. ولكنني لا أثق بهذه القناة، وأشك في أن من يتم الاتصال بهم على هذا الرقم سيحضرون إلى المكان خلال 15 أو 10 دقائق لإنقاذي." وأضاف: "حتى لو أُقرَّ قانون في هذا الصدد، فأنا لا أثق به كما لا أثق بالأشخاص الذين يطبّقونه."[115] وإذا تعيّن على الحكومة اللبنانية إقرار قانون بشأن الابتزاز والمضايقة، قد يُساء تفسيره للإمعان في قمع حرية التعبير كما حصل في بلدان أخرى. وفي الوقت عينه، تؤدّي القوانين الحالية المطبقة لتجريم المثلية الجنسية والعمل الجنسي دورًا كبيرًا في تسهيل وتشجيع المضايقات والابتزاز وانتهاك الخصوصية عبر الإنترنت من جانب جهات فاعلة حكومية وغير حكومية بما أن هذه القوانين تدين أو تجلب العار تلقائيًا على معظم الضحايا إذ تجرّدهم من أي حق في اللجوء إلى القضاء أو الحصول على دعم أسرتهم. لذا بات من الضروري إجراء إصلاح في قوانين الخصوصية والقوانين المتعلقة بالجنس والجندر.

وفيما بدت هذه الدراسة محدودة باعتمادها على وسائل الإعلام المحلية، وبطبيعتها النوعية وميلها إلى التحاور مع منظمات في بيروت، تبرز حاجة ملحة إلى تعزيز جهود التدريب وزيادة الوعي حيال الأمن الرقمي في مجال الخصوصية الرقمية في كل أنحاء البلد. ويجب أن يتوجّه معظم التدريبات المقدّمة إلى الصحافيين والناشطين، مثل التدريب الذي ذكره موظف المؤسسة العربية للحريات والمساواة. وعلى الرغم من التشديد على أهمية الاستمرار في تنظيم تدريبات مماثلة، إلا أنها لا تشمل دائمًا معظم النساء وأفراد مجتمع الميم المعرّضين للخطر. كما يقع جزء من العبء في مواجهة هذه المشاكل على كاهل شركات التواصل الاجتماعي مثل "فيسبوك" التي تقوم بعمل متواضع في توعية المستخدمين بشأن الآثار السلبية لإعدادات الخصوصية الافتراضية.

وما من حل واحد فقط ينطبق على كافة حالات الابتزاز وانتهاكات الخصوصية عبر الإنترنت في لبنان أو في أي مكان آخر. لكن قد يساعد إنشاء خط مساعدة هاتفي أو مرجع مماثل بإدارة إحدى منظمات المجتمع المدني، في تزويد النساء وأفراد مجتمع الميم بوسيلة انتصاف أكثر فعالية في مواجهة التهديدات على خصوصيتهم الرقمية.

واتفق على ما يبدو جميع من قابلتهم منظمة تبادل الإعلام الاجتماعي على أن تغيّر المشهد المجتمعي والأطر القانونية الحالية هو الحل الأكثر فعالية على المدى الطويل لمعالجة التهديدات التي تطال الخصوصية الرقمية وتعزيز بيئة آمنة وجامعة للنساء ولمجتمع الميم في العالمين الافتراضي والواقعي. فهم يمثلون الضحايا الأضعف لهذه الهجمات في ظل قلة المصادر الداعمة لهم قانونيًا أو اجتماعيًا وغياب الدعم الذي يوفّره القانون والأعراف في المجتمع اللبناني.

115 المرجع نفسه.

SMEX
www.smex.org